كيوم الجمعة لمن قال اي يوم سرت ويجب حذف العامل المفعول فيه لو فسر العامل بما شرط
التفسير كالمفعول به على التفصيل السابق ويتقدم جوازا على عامله نحو يوم الجمعة سرت
ويجب تقديم المفعول فيه على عامله لو تضمن المفعول فيه الصدر نحو كم يوما او يوم سرت
واي يوم سرت سرت المفعول له قيل معه ... باب العامل كجعوله وبه واعتذر عن نصبه
بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه بنفسه باجراء على ما حكموا عليه
في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة
لا تثبت بالاحتمال واسناد الى المصدر ربما تقطع فوجب حمل عليه جهاذه في الاية
الكريمة الحالة اي الذي فعل الفعل معه ما اي مصحوب صاحب نحو لا قيل احترز به عن نحو كل
رجل وضيعته فالرفع فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم العامل وفيه نظر اذ ما عبارة
عن المنصوب بقرينة المقسم كما اعترف به هذا القائل وتقييد المعمول بكونه عامله غير نحو
لا قرينة له بالمعلوم وكذا كان عامله لفظا وامكن العطف جاز العطف والنصب على المفعولية
مع نحو جئت انا وزيدا وزيد قيل المراد بالامكان خاص يعني عدم الوجوب والامتناع
ونحو ضربت زيدا وعمرا يجب فيه العطف فلا يرد وهذا فاسد لان المراد بالامكان العطف
جوازه مع النصب لا مع عدمه مطلقا فيكون عين تجوزه ولو زاد يعارض الاستعمال وان كان
عامله معنى مستنبطا من اللفظ نحو ما لك وزيد وامكن العطف امكانا عاما وجب العطف لضعف العامل

نحو

٥٦

نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يمكن العطف في الصورتين فالنصب على المفعولية واجب
نحو جئت زيدا فان الفعل اللفظي مع عدم امكان العطف وما لك في نحو وامكان الفعل المعنوي
مع عدم امكانه ايضا ولا يتقدم المفعول معه على عامله واما منفصلا اي يجوز كونه ضميرا
منفصلا نحو جئت واياك لا متصلا لمنع الواو وكما في نحو الي ذكره لان الغرض فيها
وهو تقييد حدث المنسوب المصاحبة يحصل بها فيغير التعريف حتى انه توضح كيفية الفعل كانه
عدل عن المشهور اختصارا اي احتياج الى قيد حيثية وخروج نحو جاء زيد والشمس طالعة الا
ان تكلف والتعريف لا يحمله وفيه جئت انا وانا فلان العمل في الحال هو اللفظ وهذا انما توضح
كيفية جزء معنى الذي هو الحدث اذ لا بد لعاملها من الدلالة على الحدث واما ثانيا فلانها
توضح صفة الفاعل او المفعول به والحدث انما هو صفة اخرى للفاعل واحد في صفة شيء او شيئين
لا يكون كيفية الاخرى او كيفية الشيء صفة لا صفة موصوف او اخر مثلا الركوب في جاء زيد راكبا
صفة زيد لا المجيء ثم ما يدل على صفة الحدث ايضا وهو المقارنة المعنوية لكن التزاما
لا يصح في التعريفات واما ثالثا فلا نتقاضه بالمرة والنوع النكرتين وعدم اشتراط
التنكير فيها لا يدفع وان ظن فانه سهو ظاهر فالتعريف الصحيح نكرة توضح كيفية حدث العامل
التزاما فخرج بالاول الاول وبالاخير الاخيران كتسعة حال من فاعل توضح بتأويل المنكر او اللفظ
او غيره يعني انه لا يشترط الاشتقاق ولو وجد الايضاح المذكور في الجامد جاز كهذا بسرا

مخطوطات ... الرياض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1